دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الوحدة و الامن القومي العربي
المصدر:	الفكر العربي
الناشر:	معهد الإنماء العربي
المؤلف الرئيسي:	هلال، علي الدين
المجلد/العدد:	مج 2, ع 11,12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1979
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	93 - 100
رقم MD:	417187
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الامن القومي، العالم العربي، الوحدة العربية، القومية العربية، الفكر الاستراتيجي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/417187

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الوحدة والأمن القومي العربي

د. علي الدين هلال

من الموضوعات التي لم تأخذ حقها بعد من الاهتمام العلمي والدراسة الجادة موضوع الأمن القومي العربي والقضايا التي يطرحها في مختلف مجالات العلوم الإجتماعية. فعلى الرغم من أهمية الموضوع، قليلة هي الدراسات التي تعالجه سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية[1]، الأمر الذي يدفعنا إلى اثارة هذا الموضوع والتنبيه على أهميته وطرح القضايا الأساسية المتعلقة به والمرتبطة بموضوع الوحدة العربية.

ان هذا الموضوع ينبغي أن يحتل مكانه في التفكير الاستراتيجي – السياسي والعسكري العربي وذلك لثلاثة اعتبارات هي :

١ – ان الأمة العربية تخوض صراعاً مصيرياً ضد غزوة صهيونية إسرائيلية، وهذا الصراع – أياً كان منهج معالجته أو كيفية محاولة حله – يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية الأمن للبلاد العربية.

٢ – ان غالبية البلاد العربية تواجه تحدياً داخلياً مريراً من أجل التنمية. وللقضاء على التخلف، وكما سوف نرى فإن قضية التنمية على علاقة وثيقة بالأمن. فنمط التنمية وشكلها وكيفية تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية في مجتمع ما تطرح بالضرورة آثاره على موضوع الأمن.

٣ – يترتب على ذلك ان تحديد استراتيجية للعمل الوطني – أو القومي – في مجالات التنمية أو السياسة الخارجية وغيرها يتطلب وجود مفهوم واضح للأمن تنطلق منه هذه الاستراتيجية وتسعى إلى تحقيقه. فوجود مفهوم للأمن يسمح بتحديد الأولويات بشكل صحيح. ويجعل الحلول التي يتم التوصل إليها متمشية مع الصالح القومي في الأجل الطويل. وليست مجرد حلول طارئة لمشاكل عاجلة أو ملحة دون التنبه إلى انعكاساتها وآثارها البعيدة المدى.

من هذا المنطلق سوف تتعرض هذه الدراسة **أولاً** للتعريف بمفهوم الأمن القومي، **وثانياً** لمشاكل تطبيق المفهوم في الإطار العربي، **وثالثاً** لأهم قضايا الأمن العربي.

أولاً: التعريف بمفهوم الأمن القومي: National Security

نؤكد منذ البداية على أن الأمن القومي مفهوم شامل. فالأمن ليس مسألة حدود وحسب، ولا قضية اقامة ترسانة من السلاح وحسب، ولا هو تدريب عسكري شاق وحسب.. انه يتطلب هذه الأمور -- وغيرها -- ولكنه يتخطاها ويمس أموراً أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية (Societal) تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة.

ومن تعريفات الأمن القومي ما ذكره الكاتب الأميركي ليبمان من «أن الدولة تكون آمنة حينما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتتجنب الحرب، وتكون قادرة على التحدي للمحافظة على تلك المصالح بالحرب[٢]. أو ما أوردته موسوعة العلوم الاجتماعية من أنه يعني «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية»[٣]. أما ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي الأسبق ومدير البنك الدولي. فيربط بين الأمن والتنمية «فالأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن»[٤].

من هذه التعريفات يمكن أن نحدد مفهوم الأمن القومي فيما يلي:

[يقصد بالأمن القومي تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية].

ومن ثم فإن هذا المفهوم يدور حول ثلاثة محاور رئيسية:

(أ) تأمين كيان الدولة الذي يتمثل في المقام الأول في وحدة أراضيها وحماية اقليمها.

(ب) إن هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة.

(ج) إن هدف الأمن هو تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتحدد عموماً في الاستقرار الاجتماعي والتنمية...

ثانياً: في تطبيق مفهوم الأمن القومي على الوطن العربي:

تثار هذه المشكلة على أساس أن مفهوم الأمن القومي يرتبط في أغلب الكتابات بكيان «الدولة» وعلى أساس ان لكل دولة امنها الذي تسعى إلى تحقيقه وحمايته. أما الأمن الذي يتصل بمجموعة من الدول فيدرس تحت مفهوم الأمن الاقليمي (Regional Security) ومن ثم نتحدث عن الأمن الاقليمي لمنطقة جنوب

غرب آسيا أو غيرها من المناطق. فأين الوطن العربي من هذا؟ هل الأمن العربي هو أحد نماذج تطبيق مفهوم الأمن الاقليمي؟ أم ان طبيعة العلاقات بين الأقطار العربية تستدعي تناولاً خاصاً يجعل من «الأمن العربي» حقيقة مختلفة عن مجرد الأمن الاقليمي؟

وبعبارة أخرى، في إطار تعدد الدول العربية واختلاف نظمها الاجتماعية وارتباطاتها الدولية يثور سؤال هام هو: هل يوجد أمن خاص لكل من هذه الدول (أي أمن مصري أو سعودي أو عراقي..إلخ)؟ أم ان هناك مفهوماً واحداً للأمن العربي يشمل كل هذه الوحدات باعتبار ان كل هذه الأقطار تنتمي إلى إطار عربي أوسع؟ أم ربما يوجد مستويان للأمن، أحدهما على مستوى كل قطر والآخر على المستوى العربي عموماً؟ واذا كان الأمر كذلك فما علاقة أمن كل قطر بالأمن العربي؟

هذه الأسئلة تستدعي إجابات مفصلة ليس فقط على المستوى النظري – أو ما يجب أن يكون – ولكن أيضاً من واقع ممارسات الدول العربية وسياساتها الخارجية. وبصفة عامة يبرز موقفان كلاهما يمثل قفزاً على الواقع الموضوعي:

الأول: ينطلق من نظرة قطرية ضيقة فيركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية، وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة. وتكفي هنا الإشارة إلى التحدي الذي تمثله اسرائيل لأكثر من دولة عربية، والتحديات الخارجية التي تواجه البلاد العربية في مجموعها (على سبيل المثال في مجال النفط).

والثاني: ينطلق من موقف قومي فيركز على مفهوم الأمن العربي الشامل متجاهلاً وجود الدول العربية في وضعها الراهن بما فيها من حكومات مختلفة ذات سياسات ونظم حكم وأولويات متباينة تطرح آثارها – بالتأكيد – على الأمن العربي.

ان الموقف العلمي – في تصورنا – والذي ينطلق من رؤية موضوعية للواقع العربي تحدده حقيقتان رئيسيتان:

١ – ان هناك حكومات عربية مختلفة الاتجاه والنظام السياسي والنظرة الاجتماعية، وانها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة، وان هناك قوى وجماعات مصالح وطبقات ارتبطت بهذا الاتجاه.

٢ – ان الأقطار العربية يجمع بينها الكثير من الروابط سواء ذات الطابع السلبي (أي في مواجهة تحديات خارجية) أو ذات الطابع الإيجابي (أي في مواجهة ضرورات التطور والتنمية)، وانه لا يمكن تصور أمن أي دولة عربية – مهما كانت كبيرة أو غنية – بمعزل عن أمن الأقطار العربية الأخرى.

ومن هاتين الحقيقتين المحددتين للواقع العربي تبرز ضرورة التمييز تحليلياً بين **الأمن الوطني** لكل دولة من الدول العربية – كأمر واقع – **والأمن القومي** العربي الشامل – كهدف له انعكاساته ومتطلباته –. هناك إذن

مفهوم وطني للأمن يرتبط بواقع التجزئة إلى دول عربية مستقلة ذات كيانات دولية متميّزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية، وهناك أيضاً في الوقت نفسه مفهوم قومي للأمن يدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بينها.

فهناك أمن وطني لعديد من البلاد العربية يمكن دراسته من واقع تحليل السياسات الخارجية لهذه الدول وأنماط تحالفاتها وسياساتها الخارجية. ولكن هذا الأمن هو جزء من كل وهو الأمن القومي العربي. ويخطئ من يتصور أنه يمكن لأي دولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى. هذه نتيجة يؤكدها التاريخ الحديث للمنطقة كما تشهد بها الأحداث الجارية فيها. وينبغي باستمرار الالحاح على هذا المفهوم والتنبيه إليه حتى لا تنشغل النخب الحاكمة في البلاد العربية وتتصور أنه يمكن تحقيق أمن أقطارها دون النظر إلى وضع المنطقة ككل.

ولكن ما هي أهم عناصر الأمن القومي العربي؟ في تصورنا، يمكن تحديد هذه العناصر في ثلاثة:

(أ) مواجهة التهديد العسكري والسياسي الذي تمثله إسرائيل واستمرارها في احتلال أراضٍ عربية وضرورة الوصول إلى تسوية تضمن – من بين عناصر أخرى – **أمن** الدول العربية وسلامتها الاقليمية.

(ب) السير على طريق التكامل والتوحيد لإبراز إرادة سياسية عربية واحدة والاتفاق على استراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية والمطامع الدولية، وبالذات في مناطق الأطراف من الأمة العربية.

(ج) التنمية وتوظيف إمكانات الدول العربية المختلفة من رؤوس أموال وخبرة بشرية وموارد طبيعية من أجل رفع مستوى معيشة الإنسان العربي ورفاهيته، الأمر الذي يطرح آثاره على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد العربية ومن ثم على أمنها الوطني والقومي.

ثالثاً: الأمن القومي العربي: قضايا للبحث

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض لبعض القضايا التي يطرحهاموضوع الأمن القومي العربي وطرح التساؤلات الأساسية بخصوصها عسى أن يكون في ذلك اثارة لمزيد من الاهتمام بالموضوع. ان دراسة موضوع الأمن القومي لدولة – أو لمجموعة من الدول – ينبغي أن تتصدى للاجابة على مجموعة من الأسئلة مثل:

- ما هي مقومات الأمن القومي ومحدداته داخلياً واقليمياً ودولياً؟
- ما هي مناطق الأمن القومي؟
- ما هي المواقف التي تعتبرها الدولة – أو مجموعة الدول – تهديداً لأمنها القومي، ومن ثمَّ، تعمل على

الحيلولة دون قيامها، ومن ناحية أخرى ما هي الاوضاع التي تسعى لتأكيدها واستمرارها؟

– ما هي المؤسسات التي تقوم بوظيفة حماية الأمن القومي ومدى قدرة هذه المؤسسات على الاضطلاع بمهامها بكفاءة؟

ويمكن في هذا المجال طرح الموضوعات التالية:

١ – أمن عدد من البلاد العربية المتجاورة مثل أمن منطقة الخليج العربي، أو أمن منطقة المغرب العربي، أو أمن منطقة الجزيرة العربية. ويمكن دراسة مقومات الأمن وفقاً للعناصر التالية:

(أ) المستوى المحلي للدول، وتُدرس في هذا الصدد الاعتبارات الجغرافية الاستراتيجية، وشكل النظم السياسية ومدى استقرارها، والقدرة الاقتصادية، ومدى التماسك الاجتماعي، والقدرة العسكرية.

(ب) مستوى العلاقة بين الدول ومدى وجود خلافات أو نزاعات بينها، وطبيعة هذه النزاعات والقضايا التي تدور بخصوصها، ومدى حدّتها، والأساليب التي استخدمت لحلها.

(ج) مستوى خارجي، ويقصد به التغلغل الدولي في شؤون المنطقة. ومدى وجود تهديدات خارجية أو ارتباطات بين احدى الدول وقوة خارجية يكون من شأنها تهديد أمن المنطقة[٥].

٢ – يرتبط بأمن بعض المناطق الفرعية من المنطقة العربية ما يمكن أن نسميه **مناطق الأمن** من وجهة نظر الأمن القومي العربي والتي يتمثّل أهمها في ما يلـــي:

(أ) أمن البحر الأبيض المتوسط. (وتثار في هذا المجال مسألة أهمية هذا البحر من وجهة النظر العربية) والتواجد الأميركي والسوفياتي فيه، والرؤية الاسرائيلية للبحر المتوسط، وفكرة تحييده ومدى سلامتها وعلاقة أمنه بالحوار العربي الأوروبي[٦].

(ب) أمن البحر الأحمر (وقد أثيرت هذه القضية أكثر من مرة في السنوات الأخيرة). ويمكن أن نحدد أهمية البحر الأحمر من جانبين. الأول هو الجانب العسكري، فهذا البحر هو مدخل البلاد العربية إلى أفريقيا وآسيا. وهو المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان والأردن والصومال، وهو يمكن أن يكون – بالتعبير العسكري – «جبهة تعرض» لمصر العليا ومنابع النيل، وهو إحدى بؤر الصراع الاستراتيجي العالمي فأمنه يرتبط بأمن المحيط الهندي من ناحية. وبأمن الخليج العربي من ناحية أخرى. وهو همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي. أما الجانب الثاني فهو اقتصادي، فحركة الملاحة فيه تمثل المصدر الأساسي للدخل في اليمن الجنوبي ومصدراً هاماً للدخل في الصومال وجيبوتي. هذا إلى جانب أهميته كطريق للنقل البحري، وبالذات للنفط، وارتباطه بحركة الملاحة في قناة السويس.

لهذه الأسباب تبدو الأهمية الأمنية للبحر الأحمر، لذلك تردد في هذا المجال هدف «تحييد» هذا البحر أو اعلانه «منطقة سلام». ولكن هذا الهدف لا يتوقف على إرادة الأطراف المحلية بقدر ما يرتبط باستراتيجية القوى الكبرى. وهكذا فإن التحييد يدخل في باب النوايا الطيبة أكثر من اعتباره أحد البدائل السياسية المتاحة..

ان السؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح هو كيف يمكن للدول العربية المطلة على البحر الأحمر (ويمكن طرح أسئلة مشابهة بالنسبة للبحر الأبيض) ان تحقق أقصى درجة من أمنها القومي على ضوء معطيات الصراع الدولي في المنطقة؟ هل يمكن مثلاً أن يتحقق نوع من التنسيق العسكري فيما بينها لتحقيق أهداف محددة؟ هل يمكن اقامة قوات بحرية عربية مشتركة أو بقيادة بحرية مشتركة في البحر الأحمر؟ هل يمكن أن يزداد الوجود العسكري العربي في البحر بشكل مؤثر وفعّال؟[٧]

٣ – التحدي الذي تمثله **اسرائيل** على الأمن القومي العربي والذي تجسد تاريخياً في العدوان العسكري، وضم الأراضي، والهجرة البشرية اليهودية والاستيطان، وانكار الحقوق الفلسطينية[٨]. ويبقى السؤال الكبير حول شكل التحدي الصهيوني بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر والآثار المختلفة لذلك وهل تتغير طبيعة التعامل الاسرائيلي مع المنطقة العربية؟ وهل تستخدم أدوات وأساليب جديدة لتحقيق أهدافها؟ هل تتحول إسرائيل من «الدولة المعسكر» إلى «الدولة المشروع» أو «بيت الخبرة» في المنطقة؟ وما هو أثر معاهدة للسلام بين مصر واسرائيل على المنطقة وعلى الأمن القومي العربي وعلى مفهوم القومية العربية وعلى العلاقات بين الدول العربية؟

٤ – سياسات **الدول الكبرى** تجاه المنطقة وتجاه الوحدة العربية وبصفة عامة فإن الدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة لا ترحب بقيام دولة عربية واحدة وقوية في المنطقة. قد تختلف الشعارات من دولة كبرى لأخرى. وقد تختلف السياسات من واحدة لأخرى، ولكن الدول الكبرى تجد من صالحها التعامل مع مجموعة من الدول التي تتفق أحياناً وتختلف أحياناً أخرى وتفضل هذا الوضع على وجود دولة واحدة كبيرة. من هنا تأكيد هذه الدول على تذويب المنطقة العربية في كيان أكبر هو ما يسمى بالشرق الأوسط، كما تؤكد أغلب الدراسات الغربية على طابع التعدد الديني واللغوي والقومي والسلالي في المنطقة، وان المنطقة هي في الحقيقة مجموعة «أقليات» ومن ثم تنتفي **وحدة** المنطقة ويتم التعامل مع كل أقلية أو جماعة على حدة[٩] ان حرص الدول الكبرى على استمرار التجزئة لهو دليل بيّن على ان هذا الوضع يخدم **أمن** ومصالح هذه الدول ويحقق أهدافها في المنطقة.

٥ – يبقى أخيراً بحث موضع **التوسع في قبول دول أعضاء في الجامعة العربية** وأثر ذلك على مفهوم القومية العربية والوحدة العربية (قبول جيبوتي وتقدم جزر القمر بطلب انضمام). ذلك ان مثل هذا التوسع

يترتب عليه التالي :

(أ) تمييع مفهوم العروبة[١٠] . فهذه الدول لا تتحدث اللغة العربية كلغة للتعامل اليومي بين المواطنين.

(ب) يجعل هدف الوحدة العربية أكثر صعوبة للانفصال الجغرافي لهذه البلاد.

(ج) توسيع إطار الأمن القومي العربي وتحمل مسؤوليات جديدة. وقد برز ذلك عندما نشب الصراع في القرن الافريقي ودعت الصومال الدول العربية لمساعدتها.

وهكذا فان قضية الأمن القومي العربي هي قضية شاملة متعددة الأبعاد لا تقتصر على توازن القوى المسلحة أو الجيوش فقط ، ولكنها تمتدّ لتشمل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقطار العربية ، ودور العوامل الخارجية أو التغلغل الأجنبي. بهذا المعنى فإن طريق حماية الأمن القومي هو الوحدة. الوحدة قضية حياتية لازمة لمواجهة تحديات الحرب وتحديات السلم معاً ، لتحمل مرحلة المواجهة العسكرية مع العدو ، ولبناء الكيان الاجتماعي القادر على تحقيق الرفاهية الاجتماعية. ويمكن القول ان هناك علاقةً طردية إيجابية بين درجة التكامل فيما بين الأقطار العربية وحجم الأمن الذي تتمتع به هذه الأقطار ، والعكس صحيح. هذه المعادلة رغم بساطتها المتناهية ورغم التصور العام بأنها قد أصبحت من البديهيات في الممارسة السياسية العربية ، إلا ان الأيام تحمل لنا ما يخالف هذا الاعتقاد ، ومن ثمَّ وجب التذكير بها والإشارة إليها.

ويبقى القول ان الهدف من هذه الدراسة لم يكن العرض التفصيلي لاحدى قضايا الأمن القومي العربي ، بل طرح الموضوعات المختلفة وإثارة المسألة من بعض جوانبها – دون زعم الشمول أو الإحاطة بكل هذه الجوانب – عسى أن يكون في ذلك ما يدفع إلى مزيد من الاهتمام بالموضوع.

الهوامش

(١) من أحدث الدراسات في الموضوع كتابا الاستاذ أمين هويدي : **الأول العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي** . بيروت . ١٩٧٥ واللواء عدلي حسن سعيد : **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** . القاهرة . ١٩٧٧ .

(٢) Encyclopedia of the Social Sciences, vol. 11, p.140.

(٣) المرجع السابق.

(٤) روبرت ماكنمارا : **جوهر الأمن** . ترجمة يونس شاهين . القاهرة . ١٩٧٠ . ص ٨٣ .

(٥) إذا أردنا تطبيق هذا الاطار على منطقة الخليج مثلاً أنظر :

د . عبد الله الأشعل : **قضية الحدود في الخليج العربي** . القاهرة . ١٩٧٨ . د . عبد الله النفيس : ميزان القوى من واقع التسلح في الخليج . **السياسة الدولية** . عدد ٣٧ تموز–يوليو ١٩٧٤ ص ١٠٠ – ١٠٨ . اللواء أحمد كمال عبد الحميد : الوحدة الاستراتيجية للخليج العربي . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** . عدد ١ كانون الثاني–يناير ١٩٧٥ . ص ٢٨ – ٦٢ . وكذا المؤلفات الأساسية عن المنطقة مثل كتابات د . صلاح العقاد . ود . محمد غانم الرميحي . ود . حسين محمد البحارنة .

(٦) حول أمن البحر الأبيض المتوسط انظر : د. اسماعيل صبري مقلّد : **البحر الأبيض المتوسط في الاستراتيجية الدولية**. القاهرة. ١٩٧٧. نبفين عبد الخالق مصطفى : الحوار العربي الأوروبي ومنطق تحييد البحر الأبيض في د. حامد عبد الله ربيع. محرر. **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي**. القاهرة. ١٩٧٨. ص ٣٥ - ٤٤. وباللغة الانكليزية.

Jesse W. Lewis, Jr., **The Strategic Balance in the Mediterranean** (Washington D.C., 1976)

(٧) أنظر الملف الخاص بالبحر الأحمر في مجلة **السياسة الدولية**. عدد ٥٤ تشرين الأول-اكتوبر. ١٩٧٨. ص ٦٦ - ١٠٧. وباللغة الانكليزية.

The Middle East, no. 30 (April 1977), pp. 17 - 26; J. Campbell,The Red Sea and Snez in A.J. Cottrell and R.M.Burrell, eds., **The Indian Ocean: its politics, economics and military Importance** (New York, 1972), pp. 129 - 151 and M. Abir, **oil, power and Politics: Snflict in Arabia, the Red Sea and the Gulf (London, 1971).**

(٨) اللواء عدلي حسن سعيد : مرجع سابق ص ٤١ - ١٥٤.

(٩) أنظر مناقشة تفصيلية لهذه النقطة والدلالات السياسية لمفهوم الشرق الأوسط في بحث لها بعنوان التجزئة والتقسيم في الوطن العربي. **قضايا عربية**. السنة الثالثة. العدد ١ - ٦. نيسان (ابريل) - أيلول (سبتمبر). ١٩٧٦. ص ٤٣ - ٥٢.

(١٠) أنظر في مفهوم العروبة بالنسبة لجامعة الدول العربية وتحديد المعايير لتحديد ما هي الدولة العربية والمشاكل المرتبطة بذلك في د. مفيد شهاب : **المنظمات الدولية** (القاهرة. ١٩٧٤) ص ٤٣١. د. محمد طلعت الغنيمي : **جامعة الدول العربية : دراسة قانونية وسياسية**. القاهرة. ١٩٧٤. ص ٣٣ - ٣٤. د. أحمد موسى : على هامش العضوية في جامعة الدول العربية. **المجلة المصرية للقانون الدولي العام**. ١٩٧٠. ص ٦٠ - ٦١.